

بعد فشل مبادرته السابقة التي قال عنها «العطاس»: مبادرة تحليل التورث:

# «الحاكم» يطلع «الرياض» و«دمشق» على مبادرته لحل الخلاف مع المعارضة اليمنية في الخارج

كتب: البعشي

حديث يدور في صفوف عدد من قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام، حول نجاح مبادرة (الحاكم) لحل خلافه مع قيادة المعارضة اليمنية في الخارج. وأشارت المعلومات إلى أن وفداً يمينياً مؤلف من (4) من قيادة حزب المؤتمر، عاد مؤخراً إلى صنعاء بعد زيارة ناجحة إلى كل من الرياض ودمشق، قام خلالها بإطلاع القيادتين السياسيتين في السعودية وسوريا على مبادرة الحزب الحاكم لحل خلافاته وأجرى حوار مباشر مع قيادة المعارضة اليمنية في الخارج، وتحديدًا تلك المتواجدة في المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية. كما علمت الصحيفة أن هذه المبادرة تأتي

بعد فشل مبادرة سابقة عرضها «الحاكم» في وقت سابق من شهر فبراير الماضي، على مسئولين سعوديين وسوريين، وعبرهم تم عرضها على قيادة المعارضة اليمنية التي تستضيفها الحكومتين السعودية والسورية، بعد أن اعتبرها

الطرف الأخير (قيادة المعارضة)، «مبادرة تحليل تورث الحكم»، في إشارة صريحة إلى رفض المعارضة للمبادرة، خاصة البند المتعلق بإختيار المهندس حيدر أبو بكر العطاس لمنصب رئيس الجمهورية لفترة سنتين، يعقبها تقديم إستقالته ليقود حملة إنتخابية لنجل الرئيس صالح «أحمد علي»



لمنصب رئيس الجمهورية، مقابل تعيينه (العطاس) في منصب رئيس الوزراء، كما اعتبرت قيادة المعارضة اليمنية في الخارج مضمون المبادرة السابقة محاولة للإيقاع بالعطاس في شبك السلطة الحاكمة في اليمن -بحسب المعلومات التي أرجعت ذلك إلى مسئول سعودي عن حيدر العطاس- وتوقعت ذات المعلومات أن

المبادرة الأخيرة (الثانية) التي قدمها حزب المؤتمر الشعبي العام، مؤخراً لقت دعماً وتأييداً كبيرين من قبل القيادتين السعودية والسورية، ولم تستبعد هذه المعلومات التي حصلت عليها «الأضواء» أن يكون ما ورد في المبادرة قد شجع هاتين القيادتين على ترشيح كل منها رئيس للحكومة اليمنية المزمع تشكيلها، من أعضاء قيادة المعارضة اليمنية التي تستضيفها، وغير مستبعدة أيضاً- أن تقترح الأولى (السعودية) إسـم المهندس/حيدر أبو بكر العطاس لرئاسة الحكومة الجديدة كونه -وبحسب توقع المعلومات عن وجهة نظر

القيادة السعودية- واحد من أبرز الخبراء الإقتصاديين على مستوى منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تجاربه السابقة والناجحة في هذا المنصب. كما لم تستبعد المعلومات، أن تبدي الثانية (سورية) دعمها للرئيس السابق علي ناصر محمد لتولي منصب رئاسة الحكومة اليمنية الجديدة المزمع تشكيلها، مستندة في ذلك إلى عدة أسباب سياسية وإقتصادية وإجتماعية، أهمها شعبيته الواسعة في شمال وجنوب اليمن، وتاريخه النضالي وهما- وفقاً للمعلومات التي قرأت وجهة نظر القيادة السورية- ضمان رئيسي لإنهاء حالة الإحتقانات الشعبية في الجنوب، وبالتالي لحل الأزمة السياسية التي تعاني منها اليمن.

## محافظة عمران تسجل أعلى معدل للفقر على مستوى الجمهورية

### البنك الدولي: فقراء اليمن بحاجة إلى إنفاق ٤,٢ مليار ريال سنوياً

المرضى.

وقال التقرير باستخدام المعلومات التي يقدمها الأفراد، يتضح أن معدلات الفقر للأسر التي تعولها النساء في اليمن لا تختلف كثيراً عن الأسر التي يعولها الرجال، والأسر التي تعولها النساء تخصص الموارد بشكل أفضل من الأسر التي يعولها الرجال. وشهدت نسبة تغطية التطعيم باللقاحات في اليمن تحسناً خلال العقد الماضي، فبالنسبة للتطعيم ضد الحصبة-أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة- كان معدل التغطية على المستوى الوطني أقل من 80٪. وبين الخمس الأشد فقراً من الأسر، كان عدد الأفراد الذين سعوا للحصول على الرعاية لدى المرافق الصحية الخاصة أكبر ممن كانوا يطلبونها لدى المرافق الصحية العامة. وكانت العيادات الخاصة هي الأكثر شيوعاً من حيث الإقبال عليها من قبل الفقراء.

وطالب البنك الدولي في تقريره بوضع إستراتيجية للنمو تمكن المناطق الريفية باليمن من المشاركة في جني ثمار الرخاء، معتبراً أن مثل تلك الإستراتيجية عنصر حيوي لنجاح جهود الحد من الفقر. وشدد البنك الدولي على ضرورة تكيف مثل هذه الإستراتيجية بحيث تلائم إحتياجات الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الخاصة باليمن، وتحسين إدارة تكاليف التحول للإصلاح على الفقراء، وتحسين توجيه الإنفاق الإقتصادي على قطاعات التعليم والصحة لكي يصل إلى الفقراء، فضلاً عن إعادة تصميم نظام رصد الحد من الفقر المعطل تقريباً وتوجيهه نحو الممارسات الأفضل.

وقال التقرير بعد أن كان يعرف عبر التاريخ باليمن السعيد (أرض الرخاء والسعادة) أصبح اليمن أفقر البلدان العربية، وقد نفذت الحكومة اليمنية حتى الآن ثلاث خطط خمسية للإصلاح الإقتصادي منذ عام 1990 بهدف الحد من الفقر وتحفيز التنمية في مختلف القطاعات.

أعلن البنك الدولي أن الإستهداف النموذجي للفقراء في اليمن يتطلب فقط 124.4 مليار سنوياً نحو 4٪ إجمالي الناتج المحلي لسد الفجوة بين الإنفاق الفعلي للأسر الفقيرة وخط الفقر. وكشف البنك الدولي في أحدث تقاريره حول أوضاع الفقر في اليمن عن أن مؤشر فجوة الفقر يصل إلى 8.9٪ وهو ما يعني ضمناً وجود عجز بنسبة الفرد يصل إلى 497 ريالاً شهرياً، وفي المتوسط ينبغي أن يحصل الفرد الفقير على 431 ريالاً شهرياً حتى يتمكن من الخروج من براثن الفقر.

وذكر التقرير الدولي أنه بالرغم من إنخفاض الفقر في اليمن في الفترة الأخيرة، فإن معدلات الفقر مازالت أكثر عمقا وأشد حدة من أي بلد آخر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تراجع نسبة الفقراء من 40.1٪ عام 1998 إلى 34.8٪ في الفترة ما بين 2005-2006 وفي المناطق الريفية باليمن، انخفضت نسبة الفقر من 42.4٪ عام 1998 إلى 40.1٪ عامي 2006-2005.

وتحدث التقرير عن تفاوت معدلات الفقر من منطقة إلى أخرى في اليمن حيث تتباين مستويات إنتشار الفقر فيما بين محافظات اليمن تبايناً كبيراً، ففي عامي 2006-2005، تراوحت معدلات الفقر بين 5.4٪ و 71٪ بين المحافظات، ويبلغ أعلى معدل له في المناطق الريفية بمحافظة عمران حيث تصل نسبة الفقر بين السكان إلى 71٪ وتأتي شبوة والبيضاء بعد عمران بنسبة 60٪ في حين يبلغ أدنى مستوى لإنتشار الفقر في محافظة المهرة وصنعاء.

ولفت التقرير إلى تحسن مستوى التحصيل الدراسي لدى الفقراء، وتراجع الفقر بشكل هامشي بين الأسر الأمية بيد أنه في الوقت الذي شهد فيه التحاق الأطفال بالتعليم طفرات سريعة، فإن أطفال الأسر الفقيرة مازالوا متأخرين عن غيرهم. كما أن الأسر الفقيرة تتفق على الرعاية الصحية قدر أقل كنسبة من إجمالي نفقاتها بالمقارنة بغير الفقراء. وفي حين يتردد عدد من يسعون للحصول على العلاج الطبي عند تعرضهم للمرض إلا أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء مازالت قائمة. ويعتبر إرتفاع تكاليف الرعاية الصحية السبب الوحيد والأهم في عدم لجوء الفقراء إلى الرعاية الطبية عند

## (١٨٧) طفل قتلوا في حرب صعدة وأكثر من ٥٠٪ من المقاتلين القبائل مع السلطة والحوثيين دون السن القانونية

الأطفال في ظل الحرب، وتحديث قانون حقوق الطفل اليمني رقم 45 لسنة 2002م بحيث يتضمن عقوبات واضحة ورداعة بحق كل من يقوم بتجنيد أو إستغلال طفل أو أطفال في الحروب والنزاعات المسلحة من أي نوع كان. وحث التقرير الدولة ومنظمات الإغاثة على زيادة حجم الإغاثة الإنسانية للنازحين ووضع برامج وآليات تضمن وصولها إليهم بالشكل الذي يحقق الكفاية، وضرورة التزام أطراف الصراع بتأمين طرق وممرات آمنة لمرور الإغاثة

الإصابة أو الأسر. وفيما يتعلق بالوضع الصحي والتعليمي للأطفال قال التقرير أن 42٪ من الحالات يعانون سوء التغذية، و19٪ من الإسهالات، و25٪ من التهاب الجهاز التنفسي، و3٪ من الملاريا، و6٪ من أمراض جلدية، و5٪ أمراض أخرى. وأظهرت نتائج التقرير أن 3٪ فقط يحصلون على التعليم وأن 97٪ منهم حرموا من التمتع بهذا الحق في ظروف ليس لهم يد فيها. أما عن أطفال صعدة بشكل كلي أي

كشفت تقرير ميداني عن أثر الحرب والصراع المسلح على الأطفال بأن 187 طفل قتلوا خلال الستة الحروب التي دارت بصعدة منها 71٪ بالأسلحة، و20٪ بعدم القدرة على الوصول للخدمة. التقرير الذي أعد في مخيمات النازحين بصعدة وعمران، ونفذته منظمة سبياح لحماية الطفولة التي يديرها الزميل /أحمد القرشي جرت عملية البحث حول 73926 طفل، منهم 37387 من الذكور، و32539 من الإناث. وأوضح أن عدد الإعاقات بين الأطفال من السنة الأولى وحتى السن القانونية 87 حالة إعاقة.

وتنوع نوع الإتهامات لأولئك الأطفال ما بين جنسي لـ4 أطفال، وإستغلال التسول لـ 43 طفل، والضرب لـ158، والإهمال لـ232، والتهجير القسري لـ89000 طفل.

وعن تجنيد الأطفال بلغ عدد الأطفال المجندين لدى الحوثيين 402 طفل، وفي الجيش الشعبي 282.

وحسب التقرير أن معلومات من شهود عيان ومقاتلين في الجيش الشعبي (القبائل) أوضحت أن حوالي 50٪ من المقاتلين في الجيش الشعبي الموالي للقوات النظامية هم دون الثامنة عشرة من العمر بحثاً عن المقابل المادي أو الوعد بالتجنيد وإمميزات أخرى بعد الحرب.

أما المقاتلين في صفوف الحوثيين ممن هم دون الثامنة عشرة من العمر فيمتثلون وفقاً للتقرير أكثر من 50٪.

وحسب التقرير أنه تم مقابلة مجموعة كبيرة من المقاتلين القبائل، ولكنهم امتنعوا عن تمكن سبياح من توثيق الشهادات والوثائق خوفاً من الضرر على حد قولهم.

وقالت المنظمة كما هو معروف أن حوالي 8٪ فقط من اليمنيين مسجلين في السجل المدني المواليد، وهذا أعاق تحديد سن الأطفال المجندين وحجمهم بدقة سواء في صفوف القبائل أو حتى الملتحقين بالقوات النظامية.

وتشير المعلومات إلى أن المقاتلين القبليين دون السن القانونية غالباً ما يكونون إلى جانب أقاربهم ومشائخ القبائل التي ينتمون لها وهذا يجعلهم أقل عرضة للمخاطر الأخرى المعروفة في الظروف المشابهة كالإستغلال الجنسي مثلاً غير أنهم يظلون عرضة للقتل أو



الإنسانية إلى كل المتضررين سواء داخل المخيمات أو خارجها وبما ينسجم مع التشريعات الدولية ذات الصلة.

كما طالب بتنسيق جهود كافة الجهات والمؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية لتقديم التدخلات المناسبة وفق إستراتيجية واضحة وخطط متكاملة بين الجميع وبما يضمن عدم الإزدواجية أو التفسير. وأوصى بعمل المزيد من الدراسات المتخصصة لتحليل وضع أطفال صعدة أثناء الحروب وبعدها لوضع المعالجات المناسبة المبني على المعلومات الحقيقية، وضرورة الإسراع في حصر وتوثيق الأعداد الحقيقية للضحايا المدنيين وخصوصاً الأطفال وكذا المنشآت الخدمية المتضررة، والعمل على إيجاد البدائل المناسبة لتمكين أكبر قدر من الأطفال من حقهم في التعليم والصحة.

الذي شملهم التقرير والذي لم يشملهم فإن 0.7٪ فقط يتمتعون بحق التعليم في المحافظة وهذا يعني أن (38332) طفل وطفل محرومون من التعليم في محافظة صعدة وكشف التقرير أن 2٪ من أصل 18 منشأة في المحافظة دمرت، و3 مراكز صحية من أصل 17 مركز دمرت، فيما استخدم 2 من المراكز الصحية لأغراض الحرب، و13 وحدة صحية دمرت. وفيما يتعلق بالمدارس كشف التقرير عن تدمير 17 مرفق تعليمي من أصل 701 مدرسة، واستخدم 16 مركز لأغراض الحرب.

وأوصى التقرير بالعمل على إيقاف جميع العمليات القتالية في كل الجبهات وضمان عدم عودتها كما حدث في الحروب الخمسة السابقة، بالإضافة إلى تشكيل لجنة محايدة للتحقيق في كل الجرائم والإتهامات التي يتعرض لها